اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

ندوة افتراضية حول سياسات الحماية الاجتماعية وسياسات الدعم من منظور العدالة الاجتماعية عبر الإنترنت، 20 كانون الثاني/يناير 2021

موجـز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي، ندوة افتراضية حول سياسات الحماية الاجتماعية وسياسات الدعم من منظور العدالة الاجتماعية، يوم الأربعاء 20 كانون الثاني/يناير 2021.

وهذه الندوة هي الأولى ضمن سلسلة حوارات حول "أهمية إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات والبرامج العامة"، تنظمها الإسكوا بالتعاون مع مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي، لمناقشة سبل تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج هادفة الى تحقيق العدالة الاجتماعية، والتصدي لآثار جائحة كوفيد-19 وإرساء مبادئ المساواة بين الجنسين ودمجها في استراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية، مع المسؤولين الحكوميين في مختلف البلدان الأعضاء

وهدفت الندوة إلى تعميق المعرفة بمفهوم العدالة الاجتماعية والتعرّف إلى التحديات التي تواجه تطبيقها وسبل مواجهتها مع الأخذ في الاعتبار خصوصية الدول العربية السياسية والاجتماعية وظروفها الوطنية، خاصة بعد جائحة كوفيد-19. وقد أتاحت الندوة الفرصة لخبراء التخطيط ووضع السياسات من المؤسسات الحكومية المختلفة للاطلاع على سياسات الحماية الاجتماعية والدعم وارتباطها بالعدالة الاجتماعية، ومناقشة الآليات التي يمكن استعمالها والإصلاحات التي يمكن وضعها للحصول على سياسات حماية اجتماعية تعزز العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية.

ملاحظة: صدرت هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	5-1	3
الفصل		
أولاً- مخرجات ورشة العمل	6	4
ثانياً- ملخص عن الجلسات	16-7	4
ألف- الجلسة الأولى: برامج الحماية الاجتماعية: أداة فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية	13- 8	4
باء- الجلسة الثانية: سياسات الحماية الاجتماعية: كيف تكون ناجعة	15-14	5
حاء- الجلسة الختامية	16	6
ثالثاً- تنظيم الأعمال	20-17	7
ألف- مكان ورشة العمل وتاريخ انعقادها	17	7
باء- الافتتاح	19-18	7
جيم- المشاركون	20	7
المرفق- قائمة المشاركين		8

مقدمـة

1- يشكل تحقيق العدالة الاجتماعية هدفاً رئيسياً تسعى الدول العربية إلى تحقيقه منذ سنوات بغية تطوير وتحسين مستوى عيش السكان في وضع يشهد فيه العالم تفاقم في مستويات الفقر وانعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ وارتفاع في معدلات البطالة، لاسيما في صفوف النساء والشباب؛ وتزايد العاملين في القطاع الموازي؛ والإقصاء الاجتماعي لشرائح واسعة من المجتمع؛ بالإضافة الى الآثار المترتبة عن تغيّر المناخ وعدم الاستقرار السياسي.

2- وقد تفاقمت هذه التحديات مؤخراً مع زيادة فجوة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية على أثر جائحة كوفيد-19 حيث انعكست آثار الجائحة على جميع القطاعات الاقتصادية وكافة شرائح المجتمع وأدت الى ارتفاع مستويات البطالة والفقر بشكل كبير في العديد من البلدان العربية، خاصة في صفوف الشباب والفئات الاجتماعية الضعيفة بما في ذلك كبار السن والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، واللاجئين والنازحين. في هذا السياق، أضحى تطوير نماذج تنمية جديدة وتطوير سياسات اقتصادية واجتماعية قادرة على معالجة غياب العدالة الاجتماعية بطريقة أفضل تساهم في التصدي الى انعكاسات جائحة كوفيد-19 من أهم الأولويات في البلدان العربية.

3- وفي هذا الإطار، تنظم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي سلسلة حلقات حوارية شهرية حول "أهمية إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات والبرامج العامة" لتناقش مع المسؤولين المعنيين من الدول الأعضاء أهمية تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج هادفة الى تحقيق العدالة الاجتماعية، للتصدي الى آثار جائحة كوفيد-19 وإرساء مبادئ المساواة بين الجنسين ودمجها في استراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية.

4- وتندرج هذه الحلقات الحوارية في إطار الجهود المبذولة لتنفيذ إعلان تونس حول العدالة الاجتماعية الذي اعتمدته اللجنة الوزارية للإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين (تونس، 15 - 18 أيلول / سبتمبر 2014) واستجابةً لتوصيات لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها العاشرة (الرباط، 8 - 9 أيلول /سبتمبر 2015).

5- وقد نُظمت حلقة الحوار الأولى ضمن هذه السلسة حول موضوع "سياسات الحماية الاجتماعية من منظور العدالة الاجتماعية" بشكل ندوة افتراضية يوم الأربعاء، 20 كانون الثاني/يناير 2021.

أولاً- مخرجات ورشة العمل

6- تضمّنت الندوة الافتراضية جلستين رئيستين سبقتهما جلسة افتتاحية مهدت لأعمالها وعرَّفت المشاركين بأهدافها والنتائج المتوقَعة منها. وتلتها جلسة ختامية عرضت فيها خلاصة المناقشات والنتائج التي تم توصَّل إليها. وفيما يلي أهم هذه النتائج:

(أ) أهمية إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية، أي الحقوق والإنصاف والمساواة والمشاركة، في عملية تطوير وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية؛

(ب) ضرورة إدراج سياسات الحماية الاجتماعية في إطار السياسات الاجتماعية الشاملة والمتكاملة؛

(ج) أهمية تصميم السياسات والبرامج وفقاً للسياق والواقع والأولويات الوطنية وباتباع نهج تشاركي؛

(د) مواصلة العمل على تحسين قدرة البرامج على الوصول إلى الشرائح المجتمعية المختلفة وعدم إهمال أحد، وتوفير الحيز المالي اللازم لتنفيذ هذه البرامج بطريقة شفافة؛

(هـ) إن معالجة اللامساواة وقبول مكونات المجتمع المختلفة لتدخلات الحماية الاجتماعية يتطلب حزمة من برامج الحماية الاجتماعية الشاملة والموجّهة بفعالية.

ثانياً- ملخص عن الجلسات

7- تستعرض الفقرات التالية أهم ما تم تناوله في كل جلسة من جلسات الندوة.

ألف- الجلسة الأولى: برامج الحماية الاجتماعية: أداة فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية

8- خُصصت الجلسة الأولى لاستعراض ومقارنة برامج الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية بشكل عام وللاطلاع على تجربة كل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية في هذا المجال.

9- في بداية الجلسة، قدم السيد أنطون بيورك، مستشار الإسكوا حول الحماية الاجتماعية، عرضاً حول برامج الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية. فاستهله بالتعريف بموضوع الحماية الاجتماعية كحق من حقوق الإنسان والتذكير بصلته الوثيقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. وصنف السيد بيورك برامج الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية ضمن مجموعتين؛ الأولى وتعرف ببرامج المساعدة الاجتماعية وهي تلك التي تُمول من الإيرادات الحكومية العامة ولا تقوم على الاشتراكات، وتشمل الإعانات والتحويلات النقدية والمنافع العينية والتغطية الصحية وتتميز بأنها إما شاملة ومتوفرة للجميع أو تستهدف مجموعات مختارة من المجتمع؛ والثانية تعرف بما يسمى الضمان الاجتماعي وتشمل معاشات الشيخوخة واستحقاقات العجز والتأمين الصحي والإعانات العائلية وهي قائمة على الاشتراكات أي مساهمات الموظفين وأرباب العمل وأحياناً الحكومة، ولكنها تستثني بعض الفئات مثل العمال غير الرسميين وتلك المستبعدة من سوق العمل، مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال المهاجرين. ثم لخص التحديات التي تواجه برامج الحماية الاجتماعية في المنطقة وأهمها التغطية المنخفضة وعدم الاستدامة المالية والتجزئة حيث اشتراكات العاملين مقسمة بين القطاعين العام والخاص. كما استعرض تطور برامج الحماية الاجتماعية والإصلاحات التي طرأت عليها في بعض الدول العربية خلال السنوات الماضية. وفي ختام العرض، طرح السيد بيورك مجموعة من الأسئلة للتفكير والنقاش تمحورت حول كيفية تأمين تمويل مستدام وعادل للبرامج، وتعزيز الانسجام بين الضمان والمساعدة، وتعزيز التمكين والمشاركة من خلال برامج الحماية الاجتماعية، والبناء على الإنجازات والاستفادة منها.

10- قدم السيد عمر المشاقبة، المدير العام لصندوق المعونة الوطنية في الأردن، عرضاً فصل فيه التجربة الأردنية في مجال الحماية الاجتماعية من خلال البرامج التي يُعنى بها الصندوق. فاستهل العرض بلمحة عامة عن الصندوق بصفته الجهة الحكومية المسؤولة عن الموضوع، واستعرض أولوياته الاستراتيجية الخمس وهي تخفيض نسب الفقر، وضمان الاستدامة المالية لتمويل البرامج، وتطوير الخدمات المقدمة، وتطوير برامج مساعدات اجتماعية جديدة ومستجيبة للأزمات، وتحريك محفزات رضا الرأي العام عن الأداء العام للحكومة. ثم استعرض برامج الحماية الاجتماعية المقدمة من الصندوق وآلياتها ونطاق تغطيتها وهي برامج المعونات المالية الشهرية وبرامج المعونات المالية الطارئة وبرامج المعونات المالية الموجهة وبرامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة وبرامج الدعم الحكومي وعلى رأسها برنامج الدعم التكميلي (تكافل1) وبرنامج دعم عمال المياومة (تكافل2) وبرنامج دعم الخبز. وفي ختام العرض، أطلع السيد المشاقبة المشاركين على الخطط التي ينوي الصندوق تنفيذها لتطوير وتحديث آلية عمله وأهمها استكمال بناء السجل الوطني الموحد، وبناء نظام الاستهداف

لاستقبال مختلف طلبات الدعم الحكومي، وتوسيع تغطية برنامج (تكافل1) وإطلاق العمل ببرنامج الدعم النقدي المؤقت (تكافل3).

11- ثم قدم السيد نزار شداد، مدير المدفوعات في البنك المركزي التونسي، تجربة تونس في مجال الحماية الاجتماعية والتي أثبتت استجابتها لمتطلبات أزمة جائحة كوفيد-19. وتناول العرض أنظمة المساعدات النقدية التي ينظمها البنك المركزي ويتولى الرقابة عليها وتوزيعها من خلال البرامج والبطاقات الإلكترونية المرتبطة بالبنوك الوطنية وخدمات الدفع الإلكتروني. وبالنسبة لأثر جائحة كوفيد-19، أكد السيد شداد بأنه بسبب تأثر عدد كبير من القطاعات واضطرارها لإيقاف عدد من الموظفين عن العمل، اتخذت الحكومة عدد من الإجراءات المساعدة للأسر المتضررة كإلغاء رسوم الدفع والسحب المصرفية والسماح بتأخير تسديد القروض لفترة ثلاثة أو ستة أشهر دون أي تكاليف اضافية، والتحويلات الاجتماعية المدفوعة من قبل الحكومة. وبالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، تم السماح بتأخير سداد القروض لمدة تتراوح بين ثلاثة لستة أشهر بدون أي غرامات وقدمت إليها قروض ومنح لدفع الأجور، كما تم دعم القطاع المالي من خلال توفير السيولة الكافية. وبالتالي فإن المستفيدين من هذه المساعدات كانت العائلات الفقيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة المهددة بالانهيار. وحدد السيد شداد العوامل التي أدت إلى نجاح برامج الحماية الاجتماعية أثناء الأزمة وهي: قاعدة البيانات المحدثة والموثوقة واستخدام الهوية الرقمية الوطنية، وانتشار استخدام الهاتف المحمول، ومذكرة التفاهم بين جميع الشركاء المعنيين، والإعفاء من الرسوم على السحوبات النقدية، وخدمات مراكز الاتصال للمساعدة على مدار الساعة، والبنية التحتية الآمنة والفعالة للدفع بواسطة الهاتف المحمول (بإدارة شركة خاصة). واختتم العرض بالخطوات القادمة المتمثلة بخطوتين: (1) تقييم التجربة لمعرفة مكامن القوة والضعف، و(2) توسيع ومكننة المدفوعات الاجتماعية الرقمية.

12- قدمت السيدة نجلاء السيد من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية، مداخلة حول الوضع الاجتماعي المتدهور بسبب الأزمة السياسية والأمنية والاقتصادية في اليمن شددت فيها على الحاجة الملحة لمراجعة برامج الحماية الاجتماعية الموجودة من أجل تحسين الخدمات الاجتماعية وإعادة النظر في القوانين والتشريعات لتسهيل تطبيق البرامج المحدثة. وفي هذا الإطار، أشارت السيدة نجلاء إلى أن الوزارة بصدد إعداد استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية وأنها بحاجة إلى دعم فني من الإسكوا في هذا المجال.

13- ثم دار نقاش بين المشاركين حول أهمية تكامل برامج الحماية الاجتماعية ومراعاتها لمبادئ المساواة والتمكين من أجل الوصول إلى الحماية الاجتماعية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة.

باء- الجلسة الثانية: سياسات الحماية الاجتماعية: كيف تكون ناجعة؟

14- خُصِّصت الجلسة الثانية لاطلاع المشاركين على أمثلة وتجارب ناجحة لسياسات الحماية الاجتماعية من العالم. فقدمت السيدة فايزة شاهين، مسؤولة قضايا اللامساواة والإقصاء في مشروع "باثفايندرز" الذي ينفذه مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك، عرضاً مفصلاً حول المشروع. فمن وحي خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أطلق المشروع عام 2017 خارطة طريق نحو مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة، ومن ثم تم تعديلها عام 2019 لتشمل دراسات حالة ودعم مباشر لتسريع تحقيق السلام والعدالة والإدماج. وحددت السيدة شاهين التحديات الكبرى التي يأخذها المشروع بالاعتبار وهي: (1) تحقيق العدالة للجميع، و(2) معالجة اللامساواة والإقصاء، و(3) خفض العنف إلى النصف والحد من جميع أشكاله وخاصة العنف المستمر مثل العنف ضد المرأة، و(4) وتجديد المؤسسات وتطويرها من خلال مكافحة الفساد بشكل يلبي تطلعات الناس ويدعم طموحات خطة 2030. كما عرف العرض

بالشركاء المنفذين للمشروع وبنشاطات المشروع المتمثلة بأبحاث ودراسات وحوارات بين مختلف الأطراف المعنية بالإضافة إلى الزيارات الميدانية. ويتكون برنامج المشروع من أربع ركائز وهي أوراق عمل، ومصفوفة سياسات، واستطلاعات رأي، وشراكات مع الحكومات والمجتمع المدني. ويعمل المشروع على تقليص اللامساواة وإنهاء الإقصاء من خلال طرح سياسات لإعادة التوزيع والاعتراف بحق الجميع في الحماية الاجتماعية. ثم استعرضت السيدة شاهين تجربة إندونيسيا كدولة قادرة على الانتقال من برامج دعم الوقود التي تعتبر رجعية ومكلفة إلى برامج حماية اجتماعية شاملة. فشرحت كيف قامت إندونيسيا بتحويل برنامج صرف الأرز عام 2014 إلى مخطط تحويل نقدي إلكتروني. كما تم إنشاء قاعدة بيانات موحدة لبرامج الحماية الاجتماعية وخفض عتبات الأهلية للبرامج، ووضع برنامج رعاية صحية شاملة، وبرنامج وطني لتمكين المجتمع، وقانون التنمية المجتمعية للقرى. وكمثال آخر، استعرضت السيدة شاهين حالة تيمور- ليشتي التي وضعت نظم حماية اجتماعية شاملة إلى حد ما. ومن هذه البرامج، برنامج معاش تقاعدي لكبار السن غير قائم على الاشتراكات، وبرنامج يركز على دعم الأرامل والأسر التي تعيلها نساء، وبرنامج تحويل نقدي مشروط يستهدف الأسر والأطفال، بالإضافة إلى خطة ضمان اجتماعي شاملة قائمة على الاشتراكات. وفي نهاية العرض، لخصت السيدة شاهين أهم الدروس المستخلصة من المشروع وهي التسلسل أي سهولة توسيع نطاق برامج الحماية القائمة نظراً لشيوعها، وأهمية أن تطرح البرامج المقترحة منافع أكبر وفي نطاق واسع لتكسب الدعم السياسي، والقوة والشمول أي أن تُبنى البرامج في سياق التنمية المجتمعية وأن تساعد في بناء روابط إيجابية بين الفئات الضعيفة، ومراعاة حقوقهم الدستورية.

15- بعد ذلك، أطلعت السيدة مهريناز العوضي، مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين، السكان والتنمية المستدامة في الإسكوا، المشاركين على بعض الأدلة التي أعدتها الإسكوا بهدف مساعدة الدول العربية وتدريبها على دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات المختلفة. وهذه الأدلة هي: (1) أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية[1]، و(2) دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية[2]، و(3) دليل بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة[3]، و(4) دليل تصميم وتنفيذ سياسات قائمة على المساواة في الدول العربية[4]، و(5) دليل بناء القدرات لتحليل وقياس اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية[5].

حاء- الجلسة الختامية

16- في ختام الندوة، شكرت السيدة العوضي الحضور على المشاركة وذكّرت بأن هذه الندوة هي الأولى من خمس ندوات تنظمها الإسكوا بالتعاون مع مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي حول موضوع العدالة الاجتماعية وترابطه مع مجموعة من السياسات العامة كسياسات الحماية الاجتماعية، وسياسة الأجور، وسياسات الامن الغذائي والسياسات الضريبية وغيرها، ودعتهم للمشاركة في الندوات اللاحقة لاستكمال النقاش وتعميق المعرفة بمفهوم العدالة الاجتماعية والتعرّف على التحديات التي تواجه تطبيقها وسبل مواجهتها خاصة بعد جائحة كوفيد-19. وأفادت بأن الإسكوا سوف تبدأ في تطبيق أداة تقييم الثغرات على السياسات الوطنية للأجور لتحليل مدى توافقها مع مبادئ العدالة الاجتماعية. وأشارت أنه تم بالفعل عرض الأداة على وزارات الشؤون الاجتماعية والتضامن في اجتماع رفيع المستوى عقد يوم 22 كانون الأول/ديسمبر وتم الاتفاق على البدء في تطبيقها خلال

---

[1] https://www.unescwa.org/ar/publications/أداة-تقييم-ثغرات-مراعاة-سياسات-عامة-عدالة-اجتماعية

[2] https://www.unescwa.org/ar/publications/دليل-إدماج-مبادئ-العدالة-الاجتماعية-السياسات-الإنمائية

[3] https://www.unescwa.org/ar/publications/بناء-القدرات-سياسات-الحماية-الاجتماعية-المشاركة

[4] https://www.unescwa.org/ar/publications/دليل-تصميم-تنفيذ-سياسات-قائمة-المساواة

[5] https://www.unescwa.org/ar/publications/دليل-بناء-القدرات-تحليل-قياس-اللامساواة-الاجتماعية-الاقتصادية

الربع الأول من عام 2021. وسوف تبادر الإسكوا بأرسال خطاب رسمي الى الوزارات المعنية لبدء عملية التحليل التشاركية على المستوى الوطني.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- مكان الندوة وتاريخ انعقادها

17- نظم فريق العدالة الاجتماعية في مجموعة العدالة بين الجنسين، السكان والتنمية المستدامة في الإسكوا بالتعاون مع مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي حلقة حوار حول موضوع "إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في سياسات الحماية الاجتماعية" بشكل ندوة افتراضية، يوم الأربعاء، 20 كانون الثاني/يناير 2021.

باء- الافتتاح

18- افتتحت الندوة السيدة مهريناز العوضي بكلمة رحبت فيها بالحضور وشكرتهم على المشاركة ورحبت أيضاً بفريق عمل مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي وشكرتهم على التعاون والتنسيق في الإعداد للندوة ولسلسلة الندوات القادمة. وأكدت على ضرورة مضاعفة جهود كل أصحاب المصلحة لتحقيق العدالة الاجتماعية وسد الفجوة التي تنامت بسبب آثار جائحة كوفيد-19، وإصلاح نماذج التنمية وتطوير سياسات اقتصادية واجتماعية قادرة على معالجة قضايا اللامساواة وعدم تكافؤ الفرص والإقصاء الاجتماعي بطريقة أفضل. ثم أشارت إلى مجموعة الأدوات العملية التي طورتها الإسكوا بهدف مساعدة الدول العربية على صياغة سياسات مراعية لمفهوم العدالة الاجتماعية وقائمة على مبادئ المساواة والحقوق والمشاركة. كما تطرقت إلى التعاون مع مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي في تنظيم سلسلة من خمس ندوات لمناقشة سياسات مختارة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، وأولها الندوة موضوع هذا التقرير التي تناقش موضوع سياسات الحماية الاجتماعية باعتبارها إحدى السياسات الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية ولكونها حق أساسي من حقوق الانسان.

19- ثم ألقت السيدة فايزة شاهين كلمة عرَفت من خلالها المشاركين بمركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي كمؤسسة فكرية مقرها الجامعة وتهدف إلى تعزيز العمل الفعال المتعدد الأطراف لمنع الأزمات وبناء السلام والعدالة والإدماج. كما أعطت لمحة عامة عن مشروع "باثفايندرز" (Pathfinders) الذي ينفذه المركز من خلال شراكات مع عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل السلام والعدالة والإدماج. ثم أكدت أن الندوة كما الأربع ندوات اللواتي ستليها، جاءت في وقت جدُ مناسب إذ أن برامج الحماية الاجتماعية أثبتت بأنها عنصر الصمود في مواجهة آثار جائحة كوفيد-19. واختتمت السيدة شاهين كلمتها بتقديم الشكر للإسكوا على التعاون وإعطاء هذه الفرصة للحوار مع الدول العربية حول سياسات الحماية والعدالة الاجتماعية التي هي في صلب عمل المركز.

جيم- المشاركة

20- حضر الندوة أربعة وعشرون مشاركاً ومشاركةً من اثني عشر بلداً عربياً هي الأردن، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجزائر، وسوريا، والصومال، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن. وقد بلغت نسبة مشاركة النساء 46 في المائة من مجموع المشاركين.

المرفق

قائمة المشاركين

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد عمر المشاقبة
مدير عام صندوق المعونة الوطنية
خليوي: 962782999911
بريد إلكتروني: omar.m@naf.gov.jo

السيد فيصل أرشيد
مدير إدارة المعونات المالية
صندوق المعونة الوطنية
بريد إلكتروني: Faisal.kh@naf.gov.jo

السيد سهير إبراهيم المفلح
مكلف بإدارة مشروع الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية للأعوام 2019-2025
وزارة التنمية الاجتماعية
خليوي: 962 77779925
بريد إلكتروني: soheer.m@mosd.gov.jo

السيدة هناء الخرابشة
مديرة التطوير المؤسسي
وزارة التنمية الاجتماعية
خليوي: 962 777799253
بريد إلكتروني: hanna.kh@naf.gov.jo

الإمارات العربية المتحدة

السيدة علياء الجوكر
مديرة إدارة التنمية الأسرية
وزارة تنمية المجتمع
خليوي: 971 506547117
بريد إلكتروني: alia.aljoker@mocd.gov.ae

مملكة البحرين

السيدة نجوى عبد اللطيف جناحي
القائم بأعمال الوكيل المساعد للرعاية والتأهيل الاجتماعي
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
بريد إلكتروني: Najwa.Janahi@mlsd.gov.bh

السيدة هدى محمد الحمود
مديرة إدارة الرعاية الاجتماعية
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
هاتف: +973-17337530
بريد إلكتروني: Huda.Alhumood@mlsd.gov.bh

السيد محمد أحمد إبراهيم
رئيس قسم الرعاية البديلة
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
بريد إلكتروني: Mohammed.Ahmed@mlsd.gov.bh

الجمهورية التونسية

السيد نزار شداد
مدير المدفوعات في البنك المركزي
تونس

السيدة مها مزريوي
وزارة الشؤون الاجتماعية
بريد الكتروني: maha.mezrioui@social.gov.tn

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيد فوزي هوام
المدير العام للضمان الاجتماعي
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
بريد إلكتروني: faouzi.haouam@yahoo.fr

الجمهورية العربية السورية

السيد وضاح الركاد
مدير التخطيط والتعاون الدولي
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
بريد إلكتروني: walrkkad@yahoo.com

جمهورية الصومال الفيدرالية

السيد عبد الله محمد علي
المدير العام

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
بريد إلكتروني: sultanjanale@gmail.com
arab.affairs@molsa.gov.so

دولة فلسطين

السيد داوود الديك
نائب الوزير
وزارة التنمية الاجتماعية
خليوي: 0599-601024
بريد إلكتروني: ddeek1964@gmail.com

السيد أنور حمام
الوكيل المساعد للتنمية الاجتماعية
وزارة التنمية الاجتماعية
بريد إلكتروني: a.hamam@mosa.gov.ps

السيدة هنادي بارهما
نائب الوزير
وزارة التنمية الاجتماعية
خليوي: 0598919726
بريد إلكتروني: hbarahma@mosa.gov.ps

السيدة رنا المصري
وزارة التنمية الاجتماعية
خليوي: 0592973460
بريد إلكتروني: rmasri@mosa.gov.ps

دولة قطر

السيدة نجاة دهام العبد الله
وزارة الشؤون الاجتماعية
خليوي: 974 55066061
بريد إلكتروني: nabdulla@adlsa.gov.qa

دولة الكويت

السيدة حياة الفيلكاوي
مديرة ادارة الرعاية الأسرية
وزارة الشؤون الاجتماعية والأوقاف والشؤون الإسلامية
خليوي: 965 66161199

الجمهورية اللبنانية

السيد عبد الله أحمد
مدير عام
وزارة الشؤون الاجتماعية
هاتف: 9611611248
بريد إلكتروني: a.h.ahmad@live.com

جمهورية مصر العربية

السيدة إيمان حلمى
معاون الوزير للشئون الاقتصادية والشمول المالي
وزارة التضامن الاجتماعي
خليوي: 20 1223562672
بريد إلكتروني: imane.helmy@moss.gov.eg

المملكة المغربية

السيد عبد الصمد العمراني
مدير التنمية الاجتماعية
وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة
بريد إلكتروني: abdessamad.lamrani@social.gov.ma

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد عبد الله الفال
مدير العمل الاجتماعي والتضامن الوطني
وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والاسرة
بريد إلكتروني: abvally@yahoo.fr

الجمهورية اليمنية

السيدة نجلاء أحمد عمر عوض الصياد
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
خليوي: 967 777259167
بريد إلكتروني: swf.aden@gmail.com